



تقييم حالة

الإصلاحات السياسيّة ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعيّة في الجزائر

د. عبد القادر عبد العالي | مايو ٢٠١٢

الإصلاحات السّياسيّة ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعيّة في الجزائر

سلسلة: تقييم حالة

د. عبد القادر عبد العالي | مايو ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالحٍ مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص.ب: ١٠٢٧٧

الدّوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ +٩٧٤ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ +٩٧٤

www.dohainstitute.org

تستعرض هذه الورقة الخطوط العامة للانتخابات البرلمانية في الجزائر التي ستجري في ١٠ أيار / مايو ٢٠١٢، والإجراءات القانونية والسياسية الجديدة التي تدخل ضمن الإصلاحات التي أعلنها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قبل قرابة عام، وما تحمله هذه الإصلاحات من مضامين ومستلزمات، وارتباط الموعد الانتخابي المقبل بتحدّي ضعف الإقبال على المشاركة الانتخابية مثلما تؤشّر على ذلك جملة من المعطيات. وتحاول الورقة التطلّع لمعرفة النتائج المتوقعة لهذه الإصلاحات وتلك المترتبة عن سياق الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية ومدى تقبّل الرأي العام لها، ومخرجات العملية الانتخابية في حدّ ذاتها. وفي الوقت نفسه، تطرح هذه الورقة المدلول الذي يكمن وراء هذه الإصلاحات المرتبطة بأوضاع وسياقات تجعلها محدودة الأثر على المدى القريب، وتجعلها تصبّ في إطار إعادة ترتيب معطيات الوضع الزاهن، وتجعل العملية بأسرها محاولة هندسة سياسية متحيّزة لصالح أحزاب السلطة. وفي المحصلة، تطرح هذه الإجراءات المسماة "إصلاحات" جملة من التحدّيات والفرص أمام الاستقرار السياسي في الجزائر، خصوصاً بعد النتائج المنتظرة للانتخابات ١٠ أيار / مايو.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، الأحزاب السياسية، الجزائر، الإصلاحات، المشاركة السياسية، العزوف الانتخابي.

* هذه الورقة مطوّرة من محاضرة ألقاها الباحث في مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية في الجزائر، في يوم ٠٤ نيسان / أبريل ٢٠١٢.

١	مقدمة:
١	أولاً: الملامح العامّة للإصلاحات السياسيّة الحاليّة:
٢	- إصلاح القانون الانتخابي:
٢	- فتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة:
٣	- إنهاء احتكار الإعلام المرئيّ والمسموع:
٤	- زيادة عدد المقاعد البرلمانيّة
٥	- فرض "الكوتا" النسائيّة:
٥	ثانياً: التحدّيات المطروحة على هذه الإصلاحات:
٦	- ضعف المشاركة السياسيّة:
٧	- الامتناع عن المشاركة الحزبيّة وضعف نسيج المجتمع المدني:
٨	- برامج انتخابيّة حزبيّة غير واضحة ولا مقنعة
٨	- احتكار السّاحة الحزبيّة:
٩	- ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعليّة وفعّالة لتوازن السّطات)
١٠	ثالثاً: التّناج المرتقبة للإصلاحات بالنّسبة إلى الانتخابات المقبلة:
١٣	خاتمة

مقدّمة:

تشهد الجزائر حاليًا مجموعة من التطوّرات الداخليّة، والتي تتعلّق بمحاولة إحداث تكيف أو تغيير في النّظام الانتخابي والنّظام الحزبي، تدرج في إطار الهندسة الانتخابيّة للخريطة الحزبيّة للانتخابات التشريعيّة أو البرلمانيّة المقبلة في ١٠ أيار / مايو. وسبق هذه الانتخابات طرح مجموعة من التّشريعات والقرارات السياسيّة التي رُوّج لها كإصلاحات، والتي يمكن أن تكون لها نتائج على تغيير الخريطة الحزبيّة وعلى تركيبة المؤسّسة التشريعيّة المقبلة، وعلى الانتخابات المحليّة البلديّة والولائيّة التي ستليها بعد أشهرٍ قليلة. والسؤال المطروح: ما هي النتائج المتوقّعة لهذه الإصلاحات، بناءً على المشهد السياسيّ الحالي؟ وما هي الفرص والتحدّيات التي تكشف عنها الأوضاع الحاليّة في المشهد السياسيّ؟

أولاً: الملامح العامّة للإصلاحات السياسيّة الحاليّة:

هناك مجموعة من الإجراءات والتّشريعات التي استبقت العمليّة الانتخابيّة، والتي مرّرت كإصلاحات سياسيّة تمهّد فيما بعد لما يجري الحديث عنه حزبيّاً وإعلاميّاً من تعديل للدستور في ظلّ البرلمان الذي سينتج بعد انتخابات أيار / مايو ٢٠١٢^(١). ومن أبرز هذه الإصلاحات ما يلي:

^١ يتيح الدستور الجزائريّ الحاليّ (أقرّ سنة ١٩٩٦) إجراء تعديل في نصوصه بطريقتين، إمّا بعرض التعديلات على استفتاء شعبيّ أو بالحصول على موافقة ثلاثة أرباع البرلمان (وفقاً للمادة ١٧٦ من نصّ الدستور) الذي يجتمع في جلسة مشتركة لغرفتيه السفلى (المجلس الشعبيّ الوطني) والعليا (مجلس الأمة).

- **إصلاح القانون الانتخابي:** أُدخلت عليه بعض التعديلات، مثل رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان، وزيادة التمثيل النسوي باشتراط تمثيل حصّة (كوتا) نسائية في كلّ قائمة، لكن النظام الانتخابي والإدارة الانتخابية تحتاج إلى المزيد من التعديل والإصلاح، فهناك بعض المضامين تحسب لصالح هذه الإصلاحات مثل التأكيد على صلاحيات اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات واستقلاليتها عن وصاية الإدارة ووزارة الداخلية، ومكوّنة من قضاة يعيّنهم رئيس الجمهورية، وتملك صلاحيات البتّ في النزاعات بحيادية ومهنية.

- **فتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة:** عرقلت الإدارة ممثلة في وزارة الداخلية لسنوات طويلة اعتماد الأحزاب الجديدة عدّة حجج أو من دون تقديم أيّ حجة واضحة، وكان الانطباع السائد أنّ هناك تواطؤًا بين الأحزاب القديمة والإدارة لمنع ظهور أحزاب جديدة، واحتكار الساحة السياسية الحزبية لصالح الوضع القائم. ويطرح الفتح المفاجئ للباب أمام تأسيس الأحزاب الجديدة عدّة تساؤلات^(٢). فعلى الرّغم من أنّ فتح المجال أمام تكوين الأحزاب حقّ مدني وسياسي مشروع، ولا ينبغي أن يرتبط بظرف زمني، إلا أنّ وزارة الداخلية احتفظت بحقّ البتّ في اعتماد الأحزاب السياسية، وهي وزارة تابعة لحكومة شكّلتها أحزاب الائتلاف الحكومي، وتابعة لحسابات حزبية معينة، ممّا لا يصلح معه أن تكون صاحبة الحقّ في تقييد حرية تشكيل الأحزاب -وهو حقّ مكفول دستوريًا- لأنّها ليست طرفًا محايدًا. كما أنّ قانون الأحزاب يحتاج إلى المزيد من التعديلات لصالح تحسين المنافسة الحزبية، وتوسيع دور الأحزاب. كما أنّ هناك فرقًا بين التعددية الحزبية الشكلية والتعددية الفعلية، فازدياد عدد الأحزاب ليس مشكلة وليس حلًا في الوقت نفسه، لأنّ المؤسسات التمثيلية هي أجهزة الفرز الحقيقية لمدى الانتشار الفعلي لهذه الأحزاب في المجتمع. كما أنّ فتح المجال أمام أكثر من عشرين حزبًا في لحظة قريبة، هو أداة من أدوات الهندسة السياسية، لتشتيت أصوات المعارضة الحزبية، والعمل على رفع نسبة التصويت بجلب اهتمام الناخبين وراء هذه الأحزاب الجديدة. ولكن هذه الأحزاب الجديدة لا تمتلك من الناحية الفعلية - القدرات التنظيمية ولا المالية ولا الجماهيرية لتؤسّس نفسها انتخابيًا،

^٢ بلغ عدد الأحزاب التي رخصت لها وزارة الداخلية الجزائرية لإقامة مؤتمرات تأسيسية خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٢ نحو ١٨ حزبًا.

ولتكون لها القدرة على المنافسة الانتخابيّة^(٣)، باستثناء تلك الأحزاب الجديدة التي ولدت من انشاقات عن أحزابها الأصليّة، مثل حزب "جبهة التّغيير" المنشقّ من حركة مجتمع السّلم "حمس" (أحد أحزاب الائتلاف الحكومي)، وجبهة العدالة والتّمتية برئاسة عبد الله جاب الله الذي سحبت التّقة منه في حزبين أسّسهما سابقاً، وهما حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني، وجبهة المستقبل وحزب الفجر الجديد والجبهة الوطنيّة للعدالة الاجتماعيّة وهي أحزاب أسّسها منشقّون أو ناشطون سابقون في كلّ من جبهة التّحرير الوطني والتّجمّع الوطني الديمقراطي، الحزبين المتحالفيين في الحكومة ويرتبطان بالنّظام، أو ما يُطلق عليهما بحزبي الإدارة. كما أنّ العديد من هذه الأحزاب الجديدة ولدت بخطيئة أصيلة، فيلاحظ الانتشار السّريع لفروع هذه الأحزاب على المستوى الوطني، ليس بسبب وجود مناضلين وأنصار لها، بل بسبب القيود على ترشيح قوائم الأحرار للانتخابات، ممّا دفع العديد من الطّموحين سياسياً إلى استغلال اعتماد أحد هذه الأحزاب كي يتصدّر القائمة الانتخابيّة المحليّة، ويجري ذلك في العديد من الحالات بمقابل مالي، ممّا فتح المجال أمام الرّشوة وشراء الاعتماد الحزبي الذي أصبح مصدر امتياز لدى بعض قيادات الأحزاب الجديدة. وهكذا تأسّست بعض هذه الأحزاب على الفساد منذ ميلادها، وأصبح المشهد السياسيّ يتميّز بمفارقة جديدة، تتمثّل في وجود أحزاب ولكن من دون مناضلين.

- **إنهاء احتكار الإعلام المرئيّ والمسموع:** أعلن الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة العام الماضي - ضمن حزمة الإصلاحات التي قرّرها - عن فتح المجال أمام إنشاء القنوات التلفزيونيّة والإذاعيّة الخاصّة بعد أن تمسّك منذ تولّيه الحكم عام ١٩٩٩ بضرورة بقاء مجال الإعلام المرئيّ والمسموع حكراً على الدّولة. وعلى الرّغم من هذا الإعلان الرّسمي إلا أنّ القوانين المنظّمة لافتتاح القنوات التلفزيونيّة والإذاعيّة الخاصّة لم تصدر بعد ولم تعتمد أيّ قناة خاصّة لحدّ الآن، غير أنّ عدداً من القنوات التلفزيونيّة الفضائيّة الجزائريّة قد بدأت البثّ عبر الأقمار الصناعيّة

^٣ هشام موفق، "جدل حول أحزاب جديدة بالجزائر"، الجزيرة نت، ٢٧/١/٢٠١٢:

انطلاقاً من الخارج^(٤)، وبعضها افتتح مكاتب له في الجزائر حيث تقوم بتسجيل برامجها وتغطية الأحداث المحليّة، وتغضّ السلّطة لحدّ الآن الطّرف عن نشاطها الذي يتمّ خارج أيّ إطار قانونيّ محدّد^(٥). وعمومًا، فإنّ فتح مجال الإعلام المرئيّ والمسموع جاء خطوة متأخّرة، وأثار نقاشات ومخاوف، وقد فرضه السّياق العالمي المرتبط بتطوّر تكنولوجيا الإعلام وتجاوزها حدود المنع القانونيّ.

- **زيادة عدد المقاعد البرلمانيّة^(٦)**: أقرّ البرلمان الجزائريّ نصّ قانون مرفق بقانون الانتخابات المعدّل يحدّد توزيع الدوائر الانتخابيّة ويرفع عدد أعضاء الغرفة السّفلى للبرلمان (المجلس الشّعبيّ الوطني) من ٣٨٩ إلى ٤٦٢. ويفترض بهذه الزّيادة في عدد النّواب أن تعكس التّزايد في الحجم الديمغرافي لسكّان الجزائر، وتحسين التّمثيل السّياسي. غير أنّ الزّيادة غير المدروسة في عدد مقاعد البرلمان، وتضخيم عدد نواب المؤسّسة التشريعيّة إلى حدّ معيّن، لا يغيّر من واقع البرلمان الذي ظلّ غرفة تسجيل للقرارات وللتّصويت الجماعي، مفرغًا من قيمته التمثيليّة في ظلّ تغييب مكانة النّواب ودورهم في المساعلة والرّقابة، وتحويل أعضاء البرلمان إلى أفراد أقلّ انضباطًا في حضور الجلسات، وأكثر انصياعًا إلى الكتل البرلمانيّة التي ينتسبون إليها، وتحوّله إلى مجلسٍ سوفيات أعلى على الطّريقة الجزائريّة. لكن هناك مقترحات مستقبليّة في طريقة تشكيل البرلمان انتخابيًا، باعتماد نظم انتخابيّة مختلطة تجمع بين النّظام النسبيّ الوطني ونظام الأغليبيّة المحليّ (النّظام المعمول به منذ انتخابات ١٩٩٧ هو نظام القائمة النسبيّة المحليّة). وهناك دعوات من قانونيين وأحزاب سياسيّة لتصحيح سلبيّات النّظام الانتخابي الحالي

^٤ انطلق بتّ نحو خمس قنوات مملوكة لجزائريين انطلاقًا من الأردن وبريطانيا، وأغلبها باشر البتّ قبيل أو أثناء الحملة الانتخابيّة للتشريعيّات، ويركّز بعضها على دعوة الجزائريين إلى التصويت في انتخابات ١٠ أيار / مايو ٢٠١٢، ممّا ترك الانطباع لدى بعض المتابعين عن وجود علاقةٍ ما لها بالسلطة وأنّ هذه الأخيرة تستخدمها لمواجهة شبح الامتناع عن التصويت.

^٥ صرّح مدير قناة "الشروق تي في" أنّ صحفّيّ القناة يمارسون نشاطهم في الجزائر باعتماد وزارتيّ الخارجية والاتصال كمراسليّ قنوات أجنبيّة. انظر:

"chaînes algériennes offshore : Ces télés qui font dans l'informel", **El Watan**, 25/4/2012.

^٦ "البرلمان يصادق على زيادة عدد المقاعد"، جريدة الخبر، ١٦/٣/٢٠١٢.

والمتمّس بالنسيبيّة وتعيين الدوائر الانتخابيّة المحليّة، والذي يُغلب النّزعة القبليّة والعشائريّة ودور المال السياسيّ، ويُغلب الصّورة الشخصيّة للمرشّح على حساب التّوجه السياسيّ والبرامجي، بل ويغيّبه من رهان المنافسة الانتخابيّة.

- **فرض "الكوتا" النسائيّة:** وهو يندرج في مسار تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والسياسة، كما نصّ على ذلك التّعديل الدستوري الأخير^(٧)، فقد نصّ قانون الانتخابات المعدّل على فرض تمثيل المرأة في القوائم الانتخابيّة، بحيث تحوي أيّ قائمة ترشيح للانتخابات التشريعيّة امرأة واحدة على الأقلّ في الدائرة الانتخابيّة التي تضمّ أربعة مقاعد، وأن لا يقلّ عدد المترشّحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدوائر الانتخابيّة التي تضمّ خمسة مقاعد أو أكثر، وتزداد هذه النسبة إلى النّصف على الأقلّ لمقاعد الجالية الوطنيّة في الخارج^(٨). لكن هذا الإصلاح سيفتح المجال أمام ملقّات تنتظر إصلاحًا، وهي قضية تحسين التمثيل السياسي بالنسبة إلى الفئات الضعيفة، والأمر لا يقتصر على المرأة، بل يتعداه إلى الفئات الأخرى الضعيفة في المنافسة السياسيّة أمام واقع الأوليغارشية الطّاغية في الأحزاب السياسيّة والمؤسّسات السياسيّة، ومن هذه الفئات الشّباب، والطّبقات المتوسّطة والعاملة، والمجموعات الهامشيّة. وينتظر من هذا الإصلاح بروز الصّوت النسوي ووجهة النّظر النسويّة على المستوى السياسي إزاء العديد من القضايا التي تخصّ المرأة بوجهٍ عامّ.

ثانيا: التحدّيات المطروحة على هذه الإصلاحات:

إنّ هذه الإصلاحات التي بادرت بها السّلطة، جاءت ضمن سياقٍ عامّ يفرض على النّظام السياسيّ العديد من التحدّيات بناءً على التّشخيص التالي للمشهد السياسي:

^٧ المادّة ٣١ مكرّر من دستور الجزائر ٢٠٠٦، تعديل عام ٢٠٠٨: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسيّة للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدّد قانون عضويّ كيفيات تطبيق هذه المادّة".

^٨ انظر: المجلس الدستوري، "رأي رقم ٠٥/ر.م.د/ يتعلّق بمراقبة مطابقة القانون العضوي الذي يحدّد كيفيات توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة للدستور"، بتاريخ: ٢٢/١٢/٢٠١١.

- **ضعف المشاركة السياسية:** تمتدّ هذه الظاهرة إلى مظاهر المشاركة السياسية الرسمية، ولذا هناك تخوف على مستوى الأحزاب والحكومة من نسبة منخفضة للمشاركة في الانتخابات، فالمعطيات الأولية بتعامل الناخب الجزائري اللامبالي والمتسم بالبرودة تجاه الحملات الانتخابية، تؤشّر على أنّ هناك عزوفاً أعمق من العزوف عن المشاركة الانتخابية، وأنّه عزوف عن المشاركة السياسية الرسمية برمتها، لأنّ الاعتراّب السياسي لدى فئة عريضة من المواطنين، ترسّخ لديهم قناعة بأنّ كلّ مظاهر المشاركة السياسية - بما في ذلك المشاركة الحزبية - غير ذات جدوى، كما أنّ العديد من مظاهر المشاركة السياسية ليست متاحة، وتتمّ تحت قيود قانونية وأمنية، مثل منع المسيرات والاحتجاجات السلمية. ويدفع ذلك الطبقة السياسية الحاكمة إلى التّفكير جدّياً في إعادة بعث المشاركة السياسية وتتنوع أساليبها، وتعزيز الأسلوب السلمي، كبديل لمظاهر الاحتجاجات الاجتماعية غير المؤطرة.

هذا العزوف الواسع عن المشاركة السياسية والعزوف المرتقب عن التّصويت في الانتخابات، يمكن أن توظّفه بعض القوى السياسية، والتي يمكن أن تتركب توجّهي الامتناع والمقاطعة، محاولة تغطية فشلها السّابق في تنظيم الاحتجاجات الشعبية. كما أنّ بعض التوجّهات في الرّأي العامّ الجزائري تعبّر عن موقف امتناعي في مقاطعة الانتخابات، وتعدّ الانتخابات غير مجدية ولا تغير من الأمر شيئاً، وربما تزيد من ما يسمّى "شرعية انتخابية" للنّظام القائم. وما تتخوّف منه السّلطة هو الامتناع الواسع عن التّصويت في الانتخابات، وهو ما سيكون ضربة لكلّ الإصلاحات، وإضعافاً لمصادقية وشرعية المؤسسات السياسية القائمة والنّاتجة من الانتخابات المقبلة، ولا سيّما أنّ الامتناع أخذ منحى تصاعدياً منذ سنة ٢٠٠٣.

ويُستشفّ من الخطاب الإعلامي الطّاعي لدى السّلطات والأحزاب الحاكمة وتلك المرتبطة بالسّلطة أنّ نسبة الامتناع الكبرى هي هاجسها الأوّل، بينما الخطر الفعلي قد يكمن في طريقة إجراء الانتخابات وإدارتها، وردّة فعل الشّارع تجاهها، خصوصاً مع الطّعن المتكرّر في نزاهة نسب المشاركة في الانتخابات التي شهدتها الجزائر منذ سنة ١٩٩٥ وصدقيتها وفي النّتائج التي

أفرزتها. ويلاحظ -على نحوٍ لافت- أنّ النقاش في الحملة الانتخابيّة لهذا الموسم الانتخابي هو عن المشاركة الانتخابيّة وليس عن برامج الأحزاب^(٩). كما اتّخذت السّلطات عدّة إجراءات وحوافز لمواجهة الاحتمال الوشيك للامتناع، مثل تكثيف حملات الدّعوة للمشاركة الانتخابيّة عبر رسائل الهاتف الجوّال، وفتح اعتماد الأحزاب السياسيّة وحرية النّشاط الحزبي الذي كان مغلقاً لفترة طويلة، وزيادة عدد مقاعد البرلمان، وتسويق السّلطة والأحزاب المشاركة في الحكومة وبعض الأحزاب الأخرى المشاركة في الانتخابات لخطاب يخوّف من خطرٍ محقق بالدولة الجزائرية في حال امتناع الشّعب عن المشاركة في الانتخابات وأنّ ذلك يهدّد بتدخّل أجنبي^(١٠).

- **الامتناع عن المشاركة الحزبيّة وضعف نسيج المجتمع المدني:** هناك ظاهرة عالميّة تتمثّل في العزوف عن تأييد الأحزاب السياسيّة، وعدم الميل نحو الانخراط فيها، بناءً على عدّة تفسيرات مثل ابتعاد الأحزاب السياسيّة عن العمل الاجتماعي وعن المجتمع المدني وتحولها إلى أحزابٍ انتخابيّة، تركّز على التّسويق السّياسي ولا تهتمّ بالتزاماتها السياسيّة حين تتولّى مقاليد السّلطة أو تشارك في الائتلافات الحكوميّة، ويزداد الأمر سوءاً في الجزائر بغياب القوّة المؤسسيّة لهذه الأحزاب، وافتقارها إلى هويّة تاريخيّة وحزبيّة وأيديولوجيّة (في قسمٍ كبيرٍ منها، خصوصاً الأحزاب الجديدة)، وضعف دورها في المشاركة السياسيّة على المستوى المحلّي وعلى المستوى الحكومي وضعف حصيلتها وأدائها، ممّا جعل معسكر العزوف الانتخابي يتعرّز أكثر. ويعود هذا المظهر كذلك إلى محدوديّة الحركة الجمعيّة وضعف المجتمع المدني، حيث يبرز مفهوم

^٩ عابد شارف، "الجزائر: انتخابات تشريعية لإجهاض التغيير"، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ / ٣ / ٢٠١٢:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/03/201231192944743926.htm>

^{١٠} انظر مثلاً:

"أويحيى: دعاة المقاطعة متحالفون مع أطراف أجنبيّة"، الشروق أون لاين، ٢٩ / ٤ / ٢٠١٢:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/128132.html>

"الشيخ شمس الدين يصدر فتوى: الانتخاب أو النّاتو"، النّهار الجديد، ٢٣ / ٤ / ٢٠١٢. ويمكن مشاهدة فيديو الفتوى في قناة "النهار"

(إحدى القنوات الجزائرية التي أطلقت مؤخراً) على الرابط التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=08wgOEF1c8g>

المجتمع اللامدني Uncivil Society، يشير إلى غياب علاقات الثقة، وضعف نسيج المجتمع المدني القائم على التضامن والثقة والطوعية، وغياب الاستقلالية السياسية والمالية عن السلطة. إنّه يعبر عن إفلاس أو تقهقر في رأس المال الاجتماعي في مقابل سيطرة السلطة الحاكمة على كلّ مظاهر العمل الجمعي والتطوعي وتوجيهه لخدمة أهدافها السياسية^(١١).

- **برامج انتخابية حزبية غير واضحة ولا مقنعة:** لم تنجح خطابات القيادات الحزبية في جلب اهتمام الجمهور، كما أنّ اهتمام الرّأي العام لم يعد ينصبّ على البرامج، لأنّها لا تثير قضايا جادة، ولم تعد تصدر من قوى موثوقة وقادرة على الفعل، كما أنّ السياق السياسي العامّ والسابق المتمثّل في تشكيل الائتلاف الرئاسي سابقاً^(١٢)، حيث تدّعي الأحزاب المنضوية تحته تأييد برنامج رئيس الجمهورية، وهو سابقة في ابتذال العمل الحزبي القائم على البرنامج الحزبي كهوية حزبية يتأسس عليها العمل الحزبي في الميدان وفي داخل مؤسسات البرلمان والحكومة. والبرامج الحزبية للأحزاب في الجزائر تصاغ عادةً بسلسلة من الوعود ومجموعة من العبارات الإنشائية، وليست رؤية عملية وموقفاً واضحاً من القضايا الرئيسية.

- **احتكار الساحة الحزبية:** لفترة طويلة، كانت هناك ظاهرة كرتلة Cartelization للمشهد الحزبي السياسي (احتكار النشاط الحزبي)، حيث احتكرت الأحزاب الكبرى القائمة الساحة الحزبية، ومنع تأسيس الأحزاب الجديدة، وجعلت هذه الأحزاب القائمة أكثر ارتباطاً بالمؤسسات الحكومية والسياسية في تمويلها وتعيين قيادتها في المناصب الحكومية، فابتعدت عن المجتمع المدني؛ لذا فإنّ الانتخابات التشريعية في ١٠ أيار / مايو يمكن أن تحفل بالمفاجآت، نظراً لنشوء أحزابٍ تمثّل انشقاقات عن الأحزاب السابقة مثل: جبهة التغيير المنشقة عن حركة "حمس"، حزب

^{١١} انظر على سبيل المثال عن أهمية الثقة ورأس المال الاجتماعي في تعزيز قوة المشاركة السياسية والاهتمام بالشأن المحلي المدني والاهتمام بالشأن السياسي: روبرت د. بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية: تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة، ترجمة: إيناس عفت، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٦)، ص ١٤٢-١٤٣.

^{١٢} أُلّف هذا الائتلاف على أساس تبني البرنامج الرئاسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ويضمّ حزب جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يرأسه رئيس الحكومة الحالي أحمد أويحي، وحركة مجتمع السلم، والتي أعلنت خروجها من التحالف الرئاسي -على الرغم من بقائها في الحكومة- لتكون ائتلافاً انتخابياً مع حزبي: حركة الإصلاح، وحركة النهضة، باسم "القائمة الخضراء".

العدالة والتنمية. فهذه الأحزاب يمكن أن تتغيّر قليلاً من المشهد الحزبي السياسي، لكن ظاهرة الاحتكار في الحياة الحزبيّة لا تزال تسم المشهد السياسي، وامتدّت حتّى إلى الأحزاب الجديدة، فالعديد من هذه الأحزاب وُلد على أساس منطق الاحتكار والاقتراب من الإدارة على حساب المجتمع، وانتشارها السّريع لتشكل قوائمها الانتخابيّة على مستوى الدوائر الانتخابيّة عبر الوطن، لا يرجع إلى شعبيّتها، بل بفعل التسهيلات الإداريّة أمام تشكيل القوائم الانتخابيّة الحزبيّة، والإجراءات الصّعبة الموضوعية أمام اعتماد القوائم الحرّة.

- **ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعليّة وفعالة لتوازن السلطات**^(١٣): وهي سمة بنيويّة ودستوريّة منغرسية في الثقافة السياسيّة، ولا يُتوقّع من البرلمان الجديد أن يكون مخالفاً لسابقه في الأداء والاستقلال عن ضغوط الحكومة، على الرّغم من بروز العديد من الأحزاب التي تدعو إلى تغيير واقع البرلمان وتعديل الدّستور، ودعا بعضها حتّى إلى تشكيل مجلسٍ تأسيسي. وتبرز هنا ظاهرة تأثير المؤسسات السياسيّة في ضعف الأحزاب، حيث تترتّب عن الماركة فيها تكلفة سياسيّة للأحزاب المتوسطة والصّغيرة، نظراً لمحدوديّة أدائها في هذه المؤسسات لعجزها عن مواجهة النّصوص التشريعيّة التي تفرضها أحزاب تحالف الأغليبيّة المشاركة في الحكومة. وتزداد الكلفة السياسيّة حين يشارك الحزب ذو التّمثيل البسيط في البرلمان بمقاعد حكوميّة محدودة، ولا ينجّر عن مشاركته كبير فائدة بالنّسبة إلى قاعدته الانتخابيّة من المناضلين والمتعاطفين وعموم الشّعب، وهو الثّمّن السياسي الذي دفعته العديد من الأحزاب خصوصاً حركة مجتمع السّلم "حمس"، حيث انشقت عنها جبهة التّغيير على أساس هذه الخلفيّة، ومن قبل ذلك دفع حزب التجمّع من أجل النّقافة والديمقراطيّة فاتورة مشاركته المحدودة في الحكومة واضطرّ للانسحاب منها على إثر الاحتجاجات في معاقله الانتخابيّة في منطقة القبائل في بداية سنة ٢٠٠١.

^{١٣} انظر "ملفّ جريدة الخبر عن البرلمان الجزائري"، الخبر، ١٨/٤/٢٠١٠.

ثالثا: النتائج المرتقبة للإصلاحات بالنسبة إلى الانتخابات المقبلة:

ما يلاحظ على المشهد السياسي الجزائري عشية الانتخابات جملة من المعطيات تجعل من التشريعات -التي يُراد تمريرها كإصلاحات تخصّ الشأن الانتخابي- محدودة التأثير والجدوى وذلك أمام:

- تسابق محموم غير مسبوق على المشاركة في الترشيحات: من خلال تزايد غير مسبوق في عدد القوائم الانتخابية، ومن اللافت العدد الكبير للقوائم الانتخابية الحرة (غير التابعة لأحزاب) -طبعا قبل فرزها على مستوى الإدارات-، حيث يصل عددها في بعض الولايات متوسطة الحجم إلى ٤٠ قائمة^(١٤)، ما يمثل ضعف عدد القوائم السابقة في تشريعات ٢٠٠٧. ولهذا دلالتان: (١) أنّ هناك فئات وشرائح من الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة، لها طموحات سياسية لم تعد تلبّيها الأحزاب السياسية الحالية، أو لها طموحات اجتماعية تغلفها بنضال سياسي وهمي، (٢) أنّ ظاهرة الانشقاقات الحزبية وعدم الالتزام الحزبي في تصاعد، بسبب غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وسيطرة المركز الحزبي على تعيين المترشحين في القوائم الانتخابية للفروع الحزبية الولائية والبتّ في ترتيبهم. ويضاف هذا المعطى لتأكيد اللاتجانس الداخلي للأحزاب السياسية في الجزائر بعد أن شهدنا انشقاقات على مستوى الكتل البرلمانية، ونذكر هنا بالانشقاق المبكر لكتلة النهضة عن زعيمها بعد الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧، وانشقاق كتلة التغيير عن حمس في البرلمان المنتهية عهده هذا العام. وانتشار الحركات التصحيحية داخل العديد من الأحزاب، حيث يشهد حزب جبهة التحرير الوطني حركة انشقاق ومحاولة سحب الثقة من أمينه العام عبد العزيز بلخادم (رئيس الحكومة الأولى للائتلاف الرئاسي) على خلفية تعيين القوائم الانتخابية للحزب.

^{١٤} على سبيل المثال: وصل عدد القوائم الانتخابية الحزبية والحرة في ولاية المسيلة رقما قياسيا: ٥٦ قائمة. وعلى المستوى الوطني هناك ٥٣ حزبا يشارك في الانتخابات، مقابل ١٩٣ قائمة حرة. انظر: جريدة الشروق، ٢٩/٢/٢٠١٢.

- تحوّل البرلمان إلى جسرٍ للطّموح الاجتماعي وخدمة المصالح الشخصيّة، بدل أن يكون منبرًا للتعبير والتّمثيل السياسي، حيث يبرز النّمط الكاريكاتوري لشخصٍ مغمور سياسيًا، ليست له سوابق سياسيّة، يتصدّر الحملة الانتخابيّة بجملةٍ من الوعود، ويتوجّه إلى مخاطبة الخصوصيّات المحليّة (توظيف القبيلة والعشيرة والجهويّة، والأعيان).

- هناك ضعف لدى الأحزاب القديمة والحديثة في هيكلّة الرّأي العامّ في العديد من القضايا، نظرًا للحسابات الانتخابيّة والخوف من ردّة الفعل المزاجيّة للرّأي العامّ، حيث يحتاج هذا الأخير إلى وجود قوى حزبيّة قويّة في مواقفها تؤطره من النّاحية تبلور ثقافة سياسيّة تحدّد ملامح لمدركات العمليّة السياسيّة ومواقفها، ذلك أنّ الأحزاب الحاليّة في معظمها، يغلب عليها سلوك الصّمت واللاموقف في الكثير من القضايا والأحداث الداخليّة والخارجيّة.

- هناك تخوّف من طغيان المال السياسي على الانتخابات، وتهميش الفئات الضّعيفة مادّيًا من التّمثيل، وهي ظاهرة عرفت الانتخابات البرلمانيّة السّابقة^(١٥)، ممّا يمسّ بجودة التّمثيل السياسي في البرلمان المقبل وتزايد وتيرة مظاهر الفساد السياسي، بل وشرعنة العديد من مظاهره، خصوصًا في تمويل الحملات الانتخابيّة وحتىّ شراء الأصوات والذّم. وهذا سيؤدّي إلى تحريف الانتخابات والعمليّة الانتخابيّة برمّتها، ويحوّلها إلى لعبة رجال الأعمال والصّفقات السريّة، ومنفذ لتبييض الشخصيّات عن طريق الحصانة، بالنّسبة إلى كثيرٍ من الأشخاص الذين اندفعوا إلى الترشّحات للتهرب من مشاكلٍ محتملة مع العدالة، وكمعمليّة مترابطة بتبييض الأموال ومنتزمنة معه. وحتىّ الفئات الضّعيفة (الشّباب، المرأة) جرى تمثيلها في القوائم ولكن ضمن مقاعد غير مضمونة انتخابيًا، وتمّ استغلال المرأة في الدّعاية الحزبيّة على حساب التّمثيل الفعلي لها.

وهناك نتيجة أخرى تترتّب على بعض هذه الإصلاحات، خصوصًا فيما تعلق بزيادة اعتماد الأحزاب السياسيّة وزيادة عدد المقاعد وتوسيع الدوائر الانتخابيّة، حيث يتوقّع بروز برلمان "فسيفسائي"، أو أكثر تجزئة من البرلمان السّابق، من النّاحية الميكانيكيّة، بناءً على تعدّد المتنافسين من القوائم الحاليّة، وطبيعة النّظام الانتخابي النسبي والزيادة في حجم الدوائر

^{١٥} "النواب الأحرار ينتقدون الأداء الحالي للبرلمان"، جريدة: الجزائر الجديدة، ٣١/٥/٢٠١١.

الانتخابية (عدد أكبر من النواب). لكن هذه النتيجة المتوقعة مرتبطة بمتغيرات أخرى مثل شكل وقوة الحضور الحزبي أثناء الحملة الانتخابية بناء على قدرة الأحزاب على عرض قوتها التعبوية، حيث أنّ الحملة الانتخابية هي عرض قوى: من يحوز على تجمّعات أكثر جماهيرية وأكثر حضوراً، سيعزز الثقة في أنصاره وأتباعه بالفوز، ممّا يدفع المتعاطفين إلى الإقبال على التصويت لصالح الأحزاب والقوائم الأكثر نشاطاً. والتحدّي الآخر يتمثل في مدى قدرة الأحزاب الجديدة على الفوز بقاعدة تأييد انتخابية عديدة معتبرة، بدل أن تقلص من حظوظ فوز القوائم الأخرى، حيث سيحدّد حجم الأصوات العائمة (التي لا تحتسب في عملية الفرز لأنّ قانون الانتخابات يستبعد في عملية حساب وزن المقاعد وتوزيعها أصوات القوائم التي لم تحصل على نسبة معينة) شكل النتيجة المرتقبة، فمن المتوقع أن تصبّ هذه القاعدة في صالح الأحزاب القديمة للفوز بمقاعد أكثر من الأحزاب الجديدة. كما يتوقّع أن تحرز الأحزاب الإسلامية واحدة من مراتب المقدّمة دون أن تكسب الأغلبية مستفيدةً من التحالفات الانتخابية التي عقدتها فيما بينها، وهي ظاهرة تحسب للأحزاب السياسية المبادرة بها، خصوصاً تشكيل تحالف "الجزائر الخضراء" الذي قدّم قوائم موحّدة لأحزاب: حركة حماس، وحركة النهضة وحركة الإصلاح، وتعدّ تطويراً في العمل السياسي الحزبي. لكن هذه التحالفات الانتخابية لم تصل بعد إلى مستوى التحالفات السياسية على أساس برامج وتوجّهات سياسية اجتماعية تعمل على صياغة الرأى العام. كما لم تتحوّل بعد إلى ظاهرة توازن وتوازي ظاهرة الانشقاقات الحزبية. ويلاحظ أنّ ثقافة التكتلات الحزبية لا تزال ضعيفة وظرفية، نظراً لسيطرة النزعة الكاريزمية وشخصنة السلطة الحزبية، وعدم الاهتمام بصياغة مبادئ التوافق والإجماع السياسي.

ويبقى السؤال: هل هذه الإصلاحات كافية وواكبت التغيرات الحاصلة في السياق الدولي والجوّاري؟ فالضغظ الدولي سيدفع إلى المزيد من الإصلاحات -حتى لا نقول التنازلات إذا جاءت متأخرة- والتي قد يتوقّف نجاحها على مدى استثمار القوى السياسية الداخلية لها في عملية تحوّل ديمقراطي وتنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية ناجحة. كما يُطرح تساؤل عن صدقية هذه الإصلاحات: هل تُعدّ إصلاحات فعلية، أم محاولة للالتفاف على المشكلة؟ فقد رأينا كيف تحاول السلطة مجابهة الامتناعية والعزوف الانتخابي بسلسلة من الإجراءات بعضها يتمثل

في إدراج أعداد مضمونة من الناخبين في الهيئة الانتخابية على مستوى الدوائر الانتخابية (أفراد الأمن والجيش)، حيث ستعدّ هذه الأصوات مضمونة من حيث التصويت وغير محايدة حزبياً، وعبرت أحزاب كثيرة عن مخاوف من تحوّلها إلى أصوات مضمونة لصالح أحزاب البيروقراطية الحاكمة (حزب جبهة التحرير والتجمّع الديمقراطي)^(١٦). كما أنّ فرض الكوتا النسائية سيزيد من التمثيل النسائي في البرلمان بصفة مباشرة، في حين أنّ التمثيل النوعي والفعلي يتوقّف على متغيّرات أخرى مثل تخصيص مناصب ومواقع مفتاحية على مستوى الحكومة والبرلمان. وزيادة تمثيل عدد الأحزاب على مستوى الانتخابات، ستعزّز من عدد الأحزاب داخل البرلمان وتبعد احتمالية فوز أيّ حزب بأغلبية معتبرة، تجعل من البرلمان القادم أكثر تجزئة وفسيفسائية من سابقه، لكن مع احتمال وجود أغلبية حزبية موالية للنظام السياسي وغير معارضة له، على غرار التحالف الرئاسي سابقاً. وتبقى مسألة مدى كفاية الضمانات لانتخابات من دون تزوير وتلاعب مسألة نقاشٍ حزبيّ وإعلاميٍّ لم تقدّم السلطة آليات عملية لتحقيق النزاهة والشفافية، ممّا يبقي هذه الإصلاحات ضمن الهندسة السياسية المتحيّزة لصالح الأحزاب الحاكمة ولصالح الإبقاء على الوضع الرّاهن، لكنّها ستكون غير محسوبة العواقب إذا كان هناك انفلات في التزوير الانتخابي، وما يمكن أن تكون ردّة فعل الرّأي العامّ على ذلك.

خاتمة:

تطرح الانتخابات المقبلة فرصاً ومخاطر في الوقت ذاته، فرصة للخروج من كرة الثلج التي يمكن أن يتحوّل إليها المشهد السياسي الجزائري، بتحوّل الحالة الاحتجاجية إلى ما يسمّى "ربيعاً أو

^{١٦} على سبيل المثال تصريحات بعض قادة الأحزاب الجديدة والقديمة بشأن هذه النقطة، إنّه خطأ إجرائي، انظر: "اعتبر التسجيل الجماعي لأفراد الجيش في القوائم الانتخابية خطأ إجرائياً.. بن عبد السلام: لا حظنا ظواهر سلبية في تشكيل القوائم الانتخابية في بعض الأحزاب"، مجلّة الأحداث، ٢٨/٣/٢٠١٢.

ثورة" في إطار موجة الربيع العربي. وفرصة أيضاً لتحسين الديمقراطية على "الطريقة الجزائرية"، حيث لا يمكن أن نتوقع تغييراً جذرياً للمشهد السياسي والحزبي، ويمكن لهذه التغييرات والإصلاحات أن تؤدي مفعولها على المدى المتوسط والبعيد، خصوصاً إذا سُمح لها بأن تترسخ إلى تقاليد مؤسسية (حضور المرأة في التمثيل السياسي، مناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية بصفة دورية، بداية تبلور قواعد اللعبة السياسية، الإجماع السياسي على العديد من القضايا، التوسع في مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية). وعلى الرغم من أنه لا يوجد ما يؤشر على فرصة للتغيير السياسي الجذري، فإنّ الرأى العامّ الجزائري ينتظر من البرلمان المقبل أداء أقوى وقرارات أقرب إلى الطموحات الشعبية (قوانين: المالية، والسكن، والتوظيف، والتعليم، والصحة، وقضايا ترتبط بمكانة الجزائر الإقليمية والعربية والدولية)، وهذا مرتبط بالتركيبة الجديدة للبرلمان القادم، حيث كلما كان أكثر تنوعاً من ناحية التمثيل، وكلما عبرت هذه المخرجات الانتخابية عن انتخابات نزيهة وشفافة، زاد ذلك من حظوظ ظهور تركيبة برلمانية قوية. والأمر الثاني مرتبط بضرورة التحالفات السياسية داخل البرلمان وتشكيل الكتل البرلمانية وتشكيل حكومة تعكس الأغلبية البرلمانية.

لكن، وفي الوقت ذاته، فإنّ انتخابات ١٠ أيار / مايو قد تكون فرصة ضائعة أمام التغيير وتطوير المؤسسات السياسية وتطوير المشهد الحزبي والانتخابي، إذا لم تحمل شهادة نزاهتها، أو كان هناك انفلات في التجاوزات أثناء عملية التصويت. ذلك أنّه في حال إعادة انتخاب الأحزاب التقليدية – والمنسوبة منها للسلطة خصوصاً – في الصدارة، وارتفاع نسبة الامتناع الانتخابي، فهذا سيعرض الوضع الاجتماعي والسياسي إلى المزيد من التوتّرات، نظراً لربط الشرعية السياسية للمؤسسات بنسبة المشاركة، بدل ربطها بمستوى مخرجات العملية الانتخابية وخلوها من شبهة التزوير. فالتغيير الحقيقي المنشود يتمثل في حدوث تناوب فعلي على السلطة، وانتهاء عهد الحزب الواحد ذي الرأسين (حزب جبهة التحرير والتجمع الوطني)، وهما حزب واحد ذو قاعدة بيروقراطية بوجهتين سياسيتين. هذا التغيير هو الذي يمكن أن يفتح المجال السياسي نحو خطوات أخرى للتغيير، لكن مفرزات العملية الانتخابية قد تُبقي على هذه الهيمنة الحزبية وتكرسها، بتعويم القاعدة الانتخابية للأحزاب المنافسة، بأحزاب سياسية جديدة تعمل على جذب

القاعدة الانتخابيّة للأحزاب الإسلاميّة وأحزاب المعارضة الأخرى. وعلى الرّغم من هذا، فإنّ هذه الإصلاحات التي تغلب عليها صفة الهندسة السياسيّة المتحيّزة لبناء أغلبيّة برلمانيّة موالية، ستعكس مستقبلاً في التزامات وقواعد سياسيّة، تؤدّي إلى تغيّرات سياسيّة تحت ضغطين داخلي خارجي متزايدين، وفتح المجال أمام تحسين العمليّة الديمقراطيّة التي تتسم بالتراكميّة وعدم القابليّة للتّراجع، ذلك أنّ الإصلاحات يترتّب عليها المزيد من الإصلاحات.